

وسائل الإعلام والمشاركة السياسية: التأثير والتحديات المستقبلية

Media and Political Participation: Impact and Future Challenges

سعد شيحاني*

جامعة الجزائر 3، الجزائر، saadchihani@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025 / 12/11 * تاريخ القبول: 2025/12/19 * تاريخ النشر: 2026/01/20

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية دور وسائل الإعلام في المشاركة السياسية، حيث نتعرض بداية إلى محددات المشاركة السياسية والمفاهيم متعلقة بها عبر مختلف الحقب التاريخية، بداية من المفهوم الفلسفي للمشاركة السياسية وصولاً إلى أهم تمظهراتها في سياق المجتمعات المعاصرة، كما نتعرض لأهم وظائف وسائل الإعلام من خلال رؤى عدد من المفكرين الذين اهتموا بالظاهرة الاتصالية بشكل عام، ووظائف وسائل الإعلام بشكل خاص في الحياة السياسية، ومدى التشابك والترابط بين تلك الوظائف والممارسة السياسية في ظل التطورات السريعة لوسائل الإعلام من عصر الصحافة المكتوبة إلى مرحلة الوسائط الجديدة.

الكلمات المفتاحية:

وسائل الإعلام، المشاركة السياسية، الممارسة السياسية، السياقات الجديدة.

Abstract:

This research paper deals with the role of the media in political participation, as we first address the determinants of political participation and related concepts across different historical period, starting with the philosophical concept of political participation and reaching its most important manifestations in the context of contemporary societies. We also address the most important functions of the media through the visions of a number of thinkers who were interested in the communication phenomenon in general and the functions of the media in particular in political life, and the extent of the intertwining and interconnection between those functions and political practice in light of the rapid developments of the media, starting with the print press and reaching the new media.

Keywords:

Media, Political Participation, Political Practice, New Contexts.

يتفق عدد كبير من الباحثين في مجال الاتصال، ولاسيما المهتمين بدور وتأثير وسائل الإعلام، على الدور المحوري الذي تضطلع به هذه الوسائل داخل البنية الاجتماعية، إذ يرى بعضهم أن الاتصال ومنذ أن وجد وعبر مختلف مراحل تطوره التي ارتبطت في الكثير من الأحيان بتطور تلك الوسائل التي كانت عاكسة لمنظومات اجتماعية وثقافية في مختلف السياقات، بيد أن ازدياد حجم تدفق المعلومات عبر وسائل الاتصال المختلفة ومختلف الحقب عزز من فعالية المجتمع في مسارات التنمية السياسية والاجتماعية، كما ذهب آخرون إلى أن عملية الاتصال أسهمت بشكل واضح في ترسيخ شعور الفرد بالانتماء إلى الفضاء الجغرافي والثقافي الذي يعيش في كنفه.

وفي هذا السياق سعى الفاعلون السياسيون إلى الاقتراب من الجمهور وفهمه ودراسة أهم احتياجاته النفسية والاجتماعية والبحث عن أكثر الأساليب والليات نجاعة في عملية التأثير على آراء الأفراد واتجاهاتهم، إن هذا الإطار لم يكن فقط لممارسة سياسية معينة لكنه ارتبط أيضا بالتاريخ التنظيري لعلوم الإعلام والاتصال الذي اهتم بمسألة التأثير منذ أولى نظريات الاتصال "نظرية التأثير المطلق" إلى يومنا هذا، فأطلقت مختلف الأدبيات العلمية تسمية نظريات التأثير على مختلف نظريات الاتصال.

إن ارتباط وسائل الإعلام بالممارسة السياسية يشكل في جوهره امتدادا لمسار وعلاقة تاريخية طويلة، بدأت مع الأشكال والوسائل البدائية للاتصال بين الحاكم والمحكوم وصولا إلى النشوء الدعاية السياسية، التي أخذت بعدا متعددة تعززت فعاليتها بفعل التطورات التكنولوجية لوسائل الإعلام، لقد جاءت هذه التطورات متزامنة مع الحاجة الملحة للحاكم والنظام السياسي بشكل عام إلى ابتكار أدوات أكثر نجاعة تمكن من أداءهم الوظائف التقليدية بكفاءة واقتدار، ويبرز الدور المهم للجانب التكنولوجي الذي طالما استفاد منه الفاعلون في الاتصال السياسي للوصول للتأثير المرجو لذلك.

حدد الباحثون في مجال علوم الإعلام والاتصال عددا من الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام بدأ من وظيفة نقل الأخبار والمراحل المعروفة للصناعة الخبرية، من شرح للخبر إلى تحليله فالتعليق عليه أو تقديم الرأي المتصل به، وبلي ذلك الوظيفة الانتقافية فالترفيهية، بينما تعد الوظيفة التعليمية آخر هذه الوظائف التقليدية، التي سرعان ما اكتسبت وظائف جديدة بفعل دخول الذكاء الاصطناعي والخوارزميات والروبوت في الممارسة الإعلامية، وتعد الإذاعة التي ظهرت في عشرينيات القرن الماضي وأثناء قيامها بوظائفها التي بدت مختلفة عن الصحافة المكتوبة في قدرتها على التأثير على جماهيرها الواسعة، ولأن كل وسيلة جديدة تنافس سابقتها فقد مارس التلفزيون تأثير أكبر لما امتلكه من مميزات كان أبرزها سلطة الصورة وأثرها الرهيب على المتلقي للرسالة الإعلامية، إن كل ماتم التعرض له يبين بلا شك مسلمات مفادها أن كل وسيلة لها مميزاتها وخصائصها في عملية التأثير على الجمهور، وبناء على ماسبق يمكن النظر إلى وظائف وسائل الإعلام المعاصرة من زاوية جديدة تأخذ بعين الاعتبار تطور الخدمات الإعلامية في المجتمعات الحديثة.

تعد المشاركة السياسية إحداهما لبناء أي نظام ديمقراطي، لأنها تشمل مختلف الأفعال التي يقوم بها الأفراد والجماعات بهدف التأثير في السياسات العامة بدءا من أبسط أشكال المشاركة وصولا إلى الأشكال الأكثر تنظيما كالانخراط الحزبي والمبادرات المدنية، وتعتبر مستويات ومظاهر المشاركة مؤشرات مهمة تدل على وعي فئات المجتمع المختلفة، إنشكالية المشاركة السياسية لدى الأنظمة السياسية سواء في الدول المتقدمة أو النامية هي من أكبر الإشكاليات وذلك للعلاقة التي تربط المشاركة بمسألة الشرعية، فنجد أن السلطة تعمل على

تفعيل كل وسائلها قبيل كل موعد انتخابي لتحفيز المواطن على المشاركة في الانتخابات بالتوعية السياسية وذلك بنشر المعلومات والقوانين وشرح أهمية الانتخابات والترويج لها للتأثير على الرأي العام ولعل أهم الوسائل التي تمتلكها الأنظمة السياسية للقيام بهذه المهام نجد وسائل الإعلام كأحد أهم الأدوات التي تمتلكها السلطة. في هذا السياق تحاول الدراسة التي بين أيدينا معالجة واحدة من أهم الإشكاليات المعرفية في علوم الإعلام والاتصال من جهة والعلوم السياسية من جهة أخرى وتتمثل في:

إلى أي مدى تسهم وسائل الإعلام في تعزيز المشاركة السياسية؟

وهل تُمكن وسائل الإعلام المواطنين من الانخراط الواعي في الحياة السياسية أم تعيد إنتاج أشكال جديدة من التبعية الإعلامية؟

1. المفاهيم والتعريفات المختلفة للمشاركة السياسية:

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم التي لاقت اهتمام الباحثين من مشارب علمية مختلفة من العلوم السياسية، إلى علم الاجتماع السياسي، لما حمله هذا المفهوم من تعقيد أساسه الخلفيات السياسية والاجتماعية والإيديولوجية التي لازمته، كما يجب التنبيه أن موضوع التنشئة السياسية قديم النشأة يرجع إلى الحضارات القديمة لاسيما الحضارة الفرعونية والإغريقية، حين عبر الفكر الفلسفي على أن أنجح سبل لتنشئة طبقة اجتماعية ذات أبعاد سياسية يكمن في تضافر الجهود ووحدة الرؤى من أجل تحديد مواصفات المواطن الصالح، مع ذلك يمكن القول أن الاستعمال الأول لمصطلح التنشئة السياسية يرجع لسنة 1928، لذا فلا غرابة أن نجد في الأدبيات العلمية عدد هائل من التعريفات إذ لا يوجد تعريف واحد وشامل للمشاركة السياسية، كما لا يوجد أيضا مفهوم واحد متفق حوله، إلا أن هذا لا يمنعنا من التعرض لبعض التعريفات.

تعرف المشاركة السياسية على أنها تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع وتهدف إلى اختيار حكاهم وممثلهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر، والاختيار في ممارسة بعض حقوقه السياسية أو كلها، سواء انضم للنشاط الفعلي في المجال السياسي، بصورة دائمة كالعنصرية في الأحزاب، وتولي المناصب السياسية، أو النشاط المؤقت كالمشاركة في الانتخابات، واختيار من يمثله في هيئات الدولة والمجتمع.

وهي أيضا: "السلوك المباشر أو غير المباشر الذي بمقتضاه يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يؤثر في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها ... والهدف الأساسي من هذا التدخل هو التأثير على عملية صنع القرار، خاصة ما تعلق بالسياسة العامة للدولة والعمل على تحقيق أهدافها" (تانسي، 2012، صفحة 187). كما عرف "غابريال الموند" التنشئة السياسية على أنها عملية تكوين الثقافة السياسية التي تثمر مجموعة من الاتجاهات والمعارف تجاه نظام من الأنظمة السياسية وتجاه أواره المختلفة. يقر علم الاجتماع أن استقرار وازدهار أي مجتمع في العصر الحديث يعتمد على العدالة الاجتماعية من ناحية والديمقراطية من ناحية أخرى (إبراهيم، 1998، صفحة 195).

أثبتت العديد من التجارب الإنسانية على أن إغفال أيٍّ من الركيزتين الأساسيتين يحول دون تحقيق الاستقرار والنجاح في أي مجتمع. يبرز المثال الكلاسيكي في تجربة المجتمع الرأسمالي الصناعي خلال

ثلاثينيات القرن الماضي، حيث جرى التركيز على البعد السياسي الديمقراطي مع إهمال البعد الاجتماعي، ما أسهم في اندلاع الأزمة الشهيرة في التاريخ المعاصر المعروفة بـ"الكساد العظيم". وقد امتدت تداعيات هذه الأزمة لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإدراكاً لخطورة هذا الخلل النبوي، بادر الرئيس الأمريكي آنذاك إلى إطلاق مشروع "العهد الجديد" الذي هدف إلى استكمال العدالة الاجتماعية بالبناء الديمقراطي، مُحققاً بذلك نوعاً من التوازن الضروري لفعالية المجتمع واستقراره. وقد شهدت جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً تجربة مماثلة، إذ ركز النظام على تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، في الوقت الذي أهمل فيه مبدأ الاختيار الديمقراطي للشعب. أسفر هذا الخلل عن تراجع كبير في البنية الأيديولوجية للنظام، ودفعه إلى محاولة الانتقال من منظومته الفكرية المغلقة إلى تبني بعض مبادئ الديمقراطية الغربية. وفي ثمانينيات القرن العشرين، حاول الرئيس ميخائيل غورباتشوف معالجة هذا الوضع من خلال إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية هدفت إلى إنقاذ النظام من أزmate النبوية.

أما فيما يتعلق بالدول النامية، فيمكن القول إن هاتين الركيزتين تكادان تكونان غائبتين عن واقع مجتمعات العالم الثالث، ولا سيما خلال الفترات الاستعمارية التي مرّت بها. وقد دفع هذا الوضع تلك الدول، بعد استقلالها، إلى السعي لإعادة بناء ذاتها من خلال تبني نماذج تنموية تهدف إلى تحقيق إعادة توزيع عادل للثروة وإرساء علاقات توزيعية منصفة بين فئات المجتمع. ولقد تم ذلك عبر توظيف مختلف الموارد المادية والبشرية المتاحة محلياً، بما يخدم مسار تنمية اقتصادية قادرة على ترسيخ العدالة الاجتماعية وتمكين جميع المواطنين من ممارسة اختيار ديمقراطي فعّال. فسر البعض هذه التحولات عبر العالم كله، المتقدم والمتأخر منه، بالدعوة إلى الأسلوب الديمقراطي في حكم الشعوب، وذلك بطرح مسألتين هامتين هما:

- شرعية السلطة بمؤسساتها ورموزها.

- حضور الجماهير وفعاليتها. (هويدي، 1989، صفحة 8)

إن قيام السلطة في أي مجتمع لا بد وأن تبنى على شرعية معينة، سواء كانت تاريخية كما هو الحال في الدول التي نالت سيادتها بعد ثورة وطنية تحررية، أو مستمدة من رضا الجماهير عنها. فبقدر ما تقدمه من إنجازات لصالح المجتمع، بقدر ما تترسخ شرعيتها وتستمر سلطتها لمدة أطول. فعجز السلطة عن نيل الرضا أو تحقيق الانجاز يدفعها إلى البحث عن سند آخر للشرعية، هو سياسة الدعم. وهناك شرعية مستمدة من استعمال القهر، وهو النمط الشائع في الأنظمة السلطوية، حيث تستعيز السلطة بالقوة عن الانجاز وبالعضلات عن المؤسسات وبالديكور الديمقراطي عن المشاركة الحقيقية. (هويدي، 1989، صفحة 8)

أما معهد الأمم المتحدة فقد عرفها على أنها: "قيام الجماعات والحركات المعبرة عن المستبعدين من السيطرة على المجتمع، ببذل جهود منظمة لزيادة التحكم في الموارد والمؤسسات المنظمة للحياة في إطار محدد". (Lomnitz, 1977, p. 180)

وقد عرفها أيضاً "صمويل هنتجتون" على أنها: "النشاط الذي يقوم به الأفراد بصفته الشخصية، بهدف التأثير على صنع القرارات الحكومية". (الحسيني، 2001، صفحة 13)

ويفترض في هذا التعريف وجود عدة شروط هي على التوالي:

- السلوك وليس الاتجاه، بحيث يعرف بعض الدارسين المشاركة السياسية، بأنها اتجاهات المواطنين نحو السلطة السياسية، والاهتمام بالسياسة في السلوك السياسي، معنى ذلك أن المهتم بالنشاط السياسي، لا يمكن أن يدخل ميدانه، إلا إذا كان مسلحاً بكم من المعارف والمبادئ السياسية، وكيفية العمل بها، إضافة إلى الاهتمام بالسياسة أي بأمور الحكم والسلطة والولاية العامة والشؤون العامة وسائر الوظائف العامة للدولة وسياسات الحكومة، من حيث كيفية رسمها، تنفيذها، توزيعها ومتابعتها وأخيراً تقييمها وتقويمها، إن حادت عن الأهداف العامة للدولة، ولم تقدر المواقف تقديراً مناسباً.

- يهتم بالتأثير على صنع القرار الحكومي، بحيث يحاول المواطنون من خلال مشاركتهم التأثير على صنع القرار السياسي.

- يتضمن الأنشطة التي تهدف إلى التأثير على الحكومة، سواء حدث أم لم يحدث هذا التأثير. وهو ما يتعارض مع التعريف الذي يشمل فقط المشاركة السياسية التي تحدث التأثير فعلاً (الحسيني، 2001، صفحة 13).

تعريف "مار كيرت كنوي" للمشاركة السياسية بأنها "نشاطات المواطنين التي تعبر عن محاولتهم التأثير على أسس حكوماتهم أو سياسات حكوماتهم، وقد تذهب هذه النشاطات إما إلى دعم السياسات القائمة أو السلطات المتواجدة أو في تغيير واحد منها أو جميعها". (العزي، 2010، صفحة 145)

أما "غرينشن" فيعرفها "هي مجال تلك الأنشطة التي تأتي في فترة الانتخابات والتي بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم" (عبد الوهاب، 1999، صفحة 109).

في حين يذهب "ثروت مكي" إلى أن المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم وممثلهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر". (مكي، 2006، صفحة 65)

2. وسائل الإعلام التقليدية والجديدة أي وظيفة وأي رهان في المشاركة السياسية؟

منذ أن بدأ الاهتمام بقوة وسائل الإعلام بظهور أولى نظريات الاتصال مع بدايات القرن العشرين والإشكاليات المعرفية تحاول الاقتراب من فهم الوظائف المختلفة لتلك الوسائل في سياقات تاريخية اجتماعية وسياسية وحتى تكنولوجية مختلفة، لهذا لا يمكن تجاهل أهم التصورات التي درست الموضوع والتي نجلها فيما يلي:

1.2 تصور "هارولد لازويل":

يعتبر "هارولد لازويل" من أوائل المفكرين اهتماماً بوسائل الإعلام ووظائفها وأهميتها من حيث التأثير التي حددها في ثلاث وظائف أساسية وهي:

2. 1.1 - مراقبة البيئة:

يقصد "هارولد لازويل" مراقبة البيئة بتجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بها سواء خارج المجتمع أو داخله، حتى يتمكن المجتمع من التكيف مع الظروف المتغيرة، وتستخدم مراقبة البيئة كتحذير مبكر للنظام لتوفير المعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات، ويعتبر المراسل الخارجي التابع لوسيلة الإعلام مراقبا مهما لما يقوم به الدبلوماسيون والخبراء بشأن البيئة الخارجية، في حين يعمل المندوب وقائد الرأي على مراقبة البيئة الداخلية.

2.1.2- ترابط أجزاء المجتمع في الاستجابة للبيئة:

يجاد الترابط بين أجزاء المجتمع أو ردود أفعال المجتمع تجاه البيئة المحيطة، يؤدي إلى تطور الرأي العام، فمن خلال الاتصال يتم تكوين الرأي العام وبدون الرأي العام لن تستطيع الحكومة أن تقوم بدورها، فلا بد أن يوجد نوع من الترابط بين أجزاء المجتمع حول القضايا الأساسية، وفي المجتمع يتم توحيد الرأي العام من خلال تسليط الضوء على القضايا التي تهم المجتمع، ويرى "لازويل" أن خير من يقوم بهذه الوظيفة هم المحررون والصحفيون، والمتحدثون في وسائل الإعلام.

2.3.1- نقل التراث الاجتماعي عبر الأجيال:

حيث حدد "لازويل" أن يقوم الآباء والأمهات بنقل التراث الثقافي الاجتماعي عبر الأجيال وأصبحت وسائل الإعلام تقوم بدور أكبر في هذا المجال مثل الصحف ومحطات الراديو والتلفزيون والسينما والكتب والعديد من وسائل الإعلام، التي تقدم أطر مشتركة مرجعية للمجتمع، وتعمل وسائل الإعلام على تمرير القيم والتقاليد من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة، ويرى "لازويل" أن المجتمعات البدائية لم تكن في حاجة لممارسة هذه الوظيفة من وسائل الإعلام بسبب العيش في نطاق العائلات أو القرى المنعزلة حيث يحدث التفاعل المباشر بين كل أفراد المجتمع، ولكن مع تطور المجتمعات وحدوث التمدين والوفرة بدا يحدث نوع من الانعزال والتناثر، وأصبح دور وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية ونقل الميراث الاجتماعي وظيفية أساسية. (مكاوي، 1998، صفحة 72)

أشار "لازويل" إلى أن وسائل الإعلام قد تتحول أحيانا إلى مؤسسات غير وظيفية، بحيث تحدث أثارا سلبية تمس ببنية المجتمع، فبدلا من تعزيز المعارف المشتركة وتنمية التوافق بين الأفراد، قد تعيق هذه الوسائل ديناميكية الجماعة، أو تسهم في نشوء حكومات لا تلقى إجماع الرضى لدى المحكومين، ولا تترك لهم حرية الاطلاع أو الوصول إلى المعلومة، والأسوأ هو إمكانية توظيف وسائل الإعلام كأداة لتشويه الحقائق وبالتالي تضليل الرأي العام، الأمر الذي يجعل قيام حكومة ديمقراطية أمر بالغ الصعوبة نتيجة غياب رأي عام واعى أو مستنير ونقص مستويات الفهم والإدراك داخل النسق الاجتماعي، كما إن تحقيق تنوير معرفي متكافئ يصبح مستحيلا إذا كان جزء من الأفراد غير قادرين على استخدام وسائل الإعلام بفاعلية، فالاختلال الوظيفي قد ينشأ عن قصور في قدرة وسائل الإعلام على إيصال المعلومات بنجاح، أو عن ضعف بنية الجمهور ومهاراته لاستقبال المعلومات وفهماها بالشكل الصحيح والدقيق.

وأضاف الباحث "شارلسنرايت"، وظيفة رابعة لوسائل الإعلام في خدمة المجتمع وهي وظيفة الترفيه.

2.2. مفهوم "ولبر شرام" للوظائف المجتمعية لوسائل الإعلام:

قدم "ولبر شرام" -الذي يعتبر أحد أبرز رواد دراسات الاتصال في القرن العشرين لأنه ساهم في انتقال الاتصال إلى علم قائم بذاته - ثلاث وظائف عامة يرى أنها ضرورية للاتصال الجماهيري وخاصة في مجال التنمية الشاملة وهي:

2.2.1- وظيفة المراقب: وتعني نقل المعلومات وإيصالها للجمهور فبفضل هذه الوظيفة أصبحت وسائل الإعلام عين المجتمع التي تراقب ما يجري في الداخل وحتى الخارج.

2.2.2- الوظيفة السياسية: وهي لب دراستنا فهي تشير إلى الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في الحياة السياسية من خلال توجيه الرأي العام.

2.2.3- وظيفة التنشئة: ترتبط وظيفة التنشئة بالوظيفة السياسية، فقد رأى "ولبر شرام" أن دور وسائل الإعلام لا يقتصر على نقل المعلومات وتقوم بتشكيل اتجاهات المجتمع وغرس قيم اجتماعية وسياسية وهو ما يؤكد أن التواصل الجماهيري جزء مهم من عملية التربية الاجتماعية المستمرة. وذلك من خلال تعليم أفراد المجتمع المهارات أو المعتقدات المطلوبة.

2.3. مفهوم "ليزلي مولر" للوظائف المجتمعية لوسائل الإعلام:

قدم "ليزلي مولر" وهو باحث أمريكي في مجال الإعلام والاتصال تصنيفات مبسطة لوظائف وسائل الإعلام في المجتمع وهي:

2.3.1 - وظيفة الأخبار والتزود بالمعلومات ومراقبة البيئة.

2.3.2 - الربط والتفسير بهدف تحسين نوعية المعلومات وتوجيه الناس لما يفكرون فيه، وما يفعلونه.

2.3.3- الترفيه وهدفه التحرر العاطفي من التوتر والضغط والمشكلات.

2.3.4 - التنشئة الاجتماعية وهدفها المساعدة في توحيد المجتمع من خلال توفير قاعدة مشتركة للمعايير والخبرات الجماعية.

2.3.5 - التسويق، وهدفه ترويج السلع والخدمات.

2.3.6 - قيادة التعبير الاجتماعي في المجتمع.

2.3.7- الرقابة على مصالح المجتمع وأهدافه.

2.3.8 - التعليم.

أما "صمويل بيكر" فيرى أن الكثير مما وصفه "لازويل" و"لازرسفيلد" و"ميرتون" وغيرهم بشأن وظائف وسائل الإعلام المجتمعة يمكن اعتباره عنواناً فرعياً من الفئة العامة وهي خدمة النظام السياسي. حيث يؤكد أن وسائل الإعلام تخدم النظام السياسي بطرق كثيرة ومختلفة، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، ففي المجتمعات الكبيرة والمركبة مثل المجتمع الأمريكي لا يستطيع القادة الاتصال بالناس بدون استخدام وسائل الإعلام، كذلك لا يستطيع المرشح السياسي الحصول على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية بدون استخدام وسائل الإعلام.

كذلك فإن المواطن العادي لن يستطيع التعرف على القرارات الحكومية، والتشريعات، والقادة والأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية بدون استخدام وسائل الإعلام، ذلك أن وسائل الإعلام تعتبر حيوية في نشر المعلومات الجديدة من الحكومة إلى المواطنين.

يرصد "صمويل بيكر" دور وسائل الإعلام في خدمة النظام السياسي من خلال أربعة وظائف أساسية هي:

- تسهيل التماسك الاجتماعي من خلال تقديم المعرفة المشتركة والتقليل من فرص الصراع داخل المجتمع.
- تفسير المجتمع لنفسه والذي يتحقق عن طريق دراسة المواقف الشعبية، والمسلسلات والقصص والأغاني والأفلام السينما التي أصبحت تعبر عن الوعي الشعبي لأنها تعكس قيم المجتمع ومعتقداته.
- خدمة النظام الاقتصادي، والذي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال ترسيخ الأوضاع الاقتصادية القائمة والترويج لها والسعي لإثبات فعاليتها.
- دمج السكان الجدد في المجتمع.

يمثل هذا العرض التاريخي لمختلف الآراء والتصورات العلمية حول تطوّر وظائف وسائل الإعلام مدخلاً أساسياً لفهم أدوارها المتعددة، سواء ما يتعلق بوظائفها المجتمعية التي يستفيد منها الجمهور بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو وظائفها السياسية التي تخدم مصالح النظام السياسي. وقد أشار صمويل بيكر إلى أهمية هذه الأدوار باعتبارها تقع في صلب الإشكالية التي تتناول العلاقة التفاعلية بين النظام الاتصالي والنظام السياسي.

تنتمي النظريات النقدية إلى الفكر الماركسي وهي تمثل مدخل يطلق عليه المدخل الثقافي وتستمد هذه النظريات أفكارها من مدرسة فرنكفورت وأعضائها البارزين "هوركيمر" و "أورنو" و "ماركيز". وتنتقل هذه المدرسة الفكرية من افتراض مفاده أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز نفوذ الفئات المسيطرة داخل المجتمع ودعم استمرارية الوضع القائم. ومن هذا المنطلق، ركزت هذه النظريات في دراسات النقدية للمنظومة الإعلامية وانتشار الثقافة الجماهيرية - بوصفها بديلاً عن الثقافة الرفيعة - على تحليل محتوى وسائل الإعلام باعتباره أداة تُستخدم للترويج لمصالح القوى المهيمنة وإعادة إنتاج علاقات السلطة داخل المجتمع. وترهبهذه المدرسة أن الثقافة الجماهيرية ذات الطابع التجاري شكّلت الأداة الرئيسة التي مكّنت الاحتكارات الرأسمالية من ترسيخ نفوذها وتحقيق مكاسب واسعة في هذا المجال. وقد انبثقت عن هذه الرؤية مجموعة من المداخل والنظريات النقدية، من أبرزها نظرية الاقتصاد السياسي، ونظرية الهيمنة، والمدخل الاجتماعي-الثقافي الذي

يزداد تأثيره في الوقت الراهن ضمن دراسات الإعلام. ويُعدّ مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في مدينة برمنغهام بالمملكة المتحدة أحد أبرز المؤسسات البحثية التي أسهمت في تطوير هذا الاتجاه وتعميق تحليلاته.

كما لخص "جون ستيوارت هول" أحد أبرز رواد النظرية النقدية الأعمال التي قام بها مركز الدراسات الثقافية المعاصرة بجامعة برمنجهام على النحو التالي:

1. دراسة محتوى وسائل الإعلام على المستوى الأوسع بدلاً من نماذج التأثير المباشر التي تعتمد على (مثير/استجابة)، والتأكيد على قوة وسائل الإعلام الفكرية والثقافية وتوضيح موقف الهيمنة من خلال الطريقة التي تقدم بها العلاقات الاجتماعية والمشكلات السياسية التي يتم تحديدها. (مكاوي، 1998، صفحة 119)

2. تحدي النظريات الخاصة بالنص الإعلامي بوصفه تقديمًا واضحًا للمعنى وإعطاء الاهتمام أكبر للبناء اللغوي والفكري من مجرد تحليل المحتوى التقليدي.

3. التأكيد على العلاقة بين ترميز الرسائل الإعلامية وتباين تفسيرات الجمهور، بدلاً من مفهوم الجمهور الموحد الذي اتفقت عليه الدراسات التقليدية بتأثير المسوح الخاصة بالمؤسسات الإذاعية ووكالات الإعلان.

4. الاهتمام بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تداول وتأمين تعريفات الهيمنة الفكرية وتقديمها، والتي تختلف تمامًا عن نماذج الثقافة الجماهيرية التي تتناولها البحوث الأمريكية.

ويقسم محمد عبد الحميد النظريات النقدية إلى اتجاهين رئيسيين:

الأول: يستعير من الماركسية مفهوم الصراع من أجل بقاء الوضع كما هو، وسيطرة الطبقات أو أصحاب المصالح المسيطرة وهيمنتها على وسائل الإعلام وتوجيهها كما يضمن استمرار هذه الهيمنة، ويتبنى هذا الاتجاه أصحاب مدرسة فرنكفورت والنظرية الثقافية النقدية. أما الاتجاه الثاني: فيربط بين الثروة أو الجانب الاقتصادي والسيطرة على وسائل الإعلام من خلال نظرية الاقتصاد السياسي.

من الواضح أن وسائل الإعلام بشكليها التقليدي (صحافة مكتوبة، إذاعة، تلفزيون) أو الجديدة أحد أهم العوامل المؤثرة في عملية المشاركة السياسية للأفراد، سواء في شكلها الانتخابي من خلال التركيز على دفع المنتخبين إلى التصويت أو من خلال حرص المترشح أثناء الحملات الانتخابية على إعطاء أكبر اهتمامهم وتركيزهم على وسائل الإعلام لاسيما الجديدة منها لما تحمله من خصائص ومميزات في عملية التأثير على الهيئة الناخبة.

كما أن التعرض المتكرر للمضامين الإخبارية السياسية يولد احتمال أعلى للمشاركة في النقاشات السياسية كمرحلة أولى تم المشاركة السياسية الفعلية كمرحلة ثانية.

على ضوء ما تمّ عرضه من معطيات وتحليلاتٍ نظرية حول العلاقة بين وسائل الإعلام والمشاركة السياسية، يمكن القول إنّ هذه العلاقة تتّسم بقدرٍ كبير من التعقيد والتشابك، إذ لم تعد وسائل الإعلام مجرد قناة لنقل المعلومات أو أداة للترفيه كما كانت في القرن الماضي وقبل ظهور الوسائل الجديدة، بل غدت فاعلاً أساسياً في تشكيل الوعي السياسي وصياغة الرأي العام وتوجيه سلوك الأفراد داخل المجال العام. فقد أسهم التطور

التكنولوجي المتسارع، ولا سيما مع بروز الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي، في إعادة تعريف مفاهيم المشاركة والمواطنة والانخراط السياسي، بحيث أصبح الفرد أكثر قدرة على التعبير والمبادرة والتأثير في الفضاء العمومي، بعيداً عن الوسائط التقليدية التي كانت تحكمها عديد الاعتبارات.

على الرغم من الدور الإيجابي الذي تؤديه وسائل الإعلام في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتمكين المواطنين من الاطلاع على القضايا العامة وتبادل وجهات النظر، فإن هذا الدور لا يخلو من إشكالات وتحديات. فالإفراط في التسهيس الإعلامي، وهيمنة المصالح الحزبية أو التجارية على المحتوى، أو تمسك الحاكم بمنصبه قد يؤدي إلى تشويه الوعي العام، ونشر التضليل، وتعزيز الانقسام الاجتماعي والسياسي. كما أنّ الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع المختلفة تحدّ من فعالية المشاركة عبر الوسائط الحديثة، مما يطرح تساؤلات حول عدالة الوصول إلى المعلومات وحق الجميع في التعبير والمساءلة.

وبشكل عام فإن وسائل الإعلام الجديدة تسهم بشكل فعال -وان كان غير تقليدي- في تعزيز المشاركة السياسية من خلال التوعية بكل أشكالها، التوجيه والمساءلة، مع ذلك وجب الانتباه إلى درجة استقلالية و"حيادية" تلك الوسائل وأيضاً على درجة وعي الجمهور في التمييز وفهم الرسائل السياسية فهما عقلانياً من خلال استخدام المعلومات والأخبار الموثوقة بعيداً عن تلك المضللة والكاذبة.

إن مسألة الانخراط الواعي للمواطن في الحياة السياسية دون تبعية إعلامية يقودنا إلى الجوانب السلبية لوسائل الإعلام من حيث التلاعب بالمعلومة وإعادة إنتاجها أو إعادة رسالتها في شكل جاهز يخدم بشكل مباشر السياسة الإعلامية للوسيلة، مع ذلك عمل الإعلام الرقمي من خلال الأرصديات والمواقع الرقمية على كسر احتكار وسائل الإعلام الرسمية لتشكيل الآراء والتلاعب بالعقول من خلال صناعة محتويات سياسية تعبر عن آراء مخالفة للإعلام الموجه.

إن تحفيز الأفراد والجماعات على المشاركة السياسية مثل التصويت، الانخراط في الأحزاب السياسية أو حرية تبني مواقف سياسية من طرف وسائل الإعلام عن طريق الشرح الصحيح العقلاني والموضوعي يبقى أحد أهم التحديات التي تسعى وسائل الإعلام الوصول إليها، ذلك أن المراقب لمضامين وسائل الإعلام ينتبه إلى استخدامها من طرف الحكومات للترويج لمواقف معينة وتسويق أطروحات محددة بشكل مفضوح، ولا أدل على ذلك من النشاطات المكثفة لوسائل الإعلام عند اقتراب كل موعد انتخابي.

إن دور وسائل الإعلام في الأنظمة المغلقة يكمن في عملية التجنيد والدفع للمشاركة بحجج متعددة البارز فيها الخطاب الشعبي الخالي من الإقناع العقلاني، لهذا يمكننا التأكيد في هذه الورقة البحثية على أن المشكلة لا تكمن في عدم قدرة وسائل الإعلام على توصيل المعلومات للجمهور بل في كيفية تحويلها إلى سلوك سياسي فعال.

خاتمة:

يتّضح مما سبق أنّ وسائل الإعلام تُشكّل أحد الأعمدة الأساسية التي تستند إليها الحياة السياسية الحديثة، فلا يمكن إنكار الدور المحوري لها في تعزيز المشاركة السياسية فهي بمثابة الجسر الذي يربط المواطن أو المحكوم بالحاكم، كما أنها لم تُعدّ مجرد أداة لنقل الأخبار والمعلومات، بل أصبحت فاعلاً مؤثراً في تشكيل الاتجاهات والرأي العام وصناعة القرار السياسي. ومع التطوّر التكنولوجي لوسائل الإعلام وتوسّع الفضاء الرقمي، تحوّل المواطن من متلقٍ سلبي للرسائل السياسية بشتى أنواعها إلى مشارك نشط وفعال في النقاشات والقضايا العامة وان كان ذلك عبر الفضاءات الافتراضية الأمر الذي أسهم في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتعزيز مبادئ الديمقراطية والشفافية.

إن هذا الدور المتنامي للإعلام يستوجب مزيداً من الوعي النقدي والمسؤولية المهنية، لضمان استخدام هذه الوسائل في خدمة الصالح العام بعيداً عن التضليل والتحيز والإلهاة ومن ثمّ يمكن القول إنّ تحقيق توازن فعال بين حرية الإعلام وتنظيمه يُعدّ شرطاً أساسياً لترسيخ ثقافة المشاركة السياسية الواعية والمسؤولية في المجتمعات المعاصرة.

References

- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- Lomnitz, L. (1977). *Networks and Marginality*. New York: Academic Press.
- إبراهيم، س. ا. (1998). التعصب والتحدي للتربية في الوطن العربي Dans م. م. الكتاب، الأطفال والتعصب والتربية واحتمالات الانحياز الداخلي للثقافة العربية. (p. 195) الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية.
- الحسيني، ن. أ. (2001). آليات المشاركة السياسية غير الرسمية للمرأة في المناطق العشوائية. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- العزي، س. (2010). علم النفس السياسي قراءة تحليلية نقدية. الأردن: دار اثناء للنشر والتوزيع.
- ستيفن دي تانسي. (2012). علم السياسة الأسس. لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- عبد الوهاب، ط. ر. (1999). سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- فهمي هويدي. (1989). أين المنطقة العربية من جلاسنوات العالم الاشتراكي. الخليج، 8.
- مكاوي، ع. ح. (1998). الاتصال والنظرية المعاصرة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- مكي، ث. (2006). الإعلام والسياسة - وسائل الاتصال والمشاركة السياسية. القاهرة: عالم الكتاب.